الجلسة الثانية والعشرين بعد المائتين

- **التاريخ** : الأربعاء 22 صفر 1422 (2001/05/16)
- **الرئاسة** : السيد عبد السلام بروال الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- **التوقيت** : ساعة وخمس دقائق ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة العشرين صباحا.
- **جدول الأعمال** : مشروع قانون رقم 00-58 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

❖❖❖

السيد عبد السلام بروال رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خير المرسلين،

افتتحت الجلسة.

السيد الوزير المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

يخصص المجلس جلسة هذا اليوم للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 58.00 يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

الكلمة للحكومة إذا أرادت أن تقدم هدا المشروع. السيد الوزير لكم الكلمة.

السيد إسماعيل العلوي وزير الفلاحة والإصلاح الزراعي والتنمية القروية :

شكرا السيد الرئيس،

السيد الرئيس المحترم، السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أقف أمامكم اليوم لأعرض على أنظاركم مشروع قانون رقم 58.00، المتعلق بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية، إن هذا المشروع يدخل ضمن سياسة الحكومة المستوحاة من التعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، الهادفة إلى الإصلاح الإداري وتبسيط المساطر وتقريب الإدارة من المواطنين، كما أنه يلبي المطالب التي عبر عنها السادة البرلمانيون في عدة مناسبات، سواء على مستوى الأسئلة، شفوية كانت أو كتابية، أو على مستوى أشغال اللجان الدائمة أو في إطار الاجتماعات المحلية والجهوية.

وكما تعلمون فإن المهام المنوطة بمؤسسة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح العقاري والخرائطية تغطي أربعة ميادين :

- التحفيظ العقاري وإشهار الحقوق العينية والتحملات العقارية.
- وضع خرائط التراب الوطني.
- إنجاز وحفظ السجل العقاري والاقتصادي.
- القيام بجرد أملاك الدولة.

وكلها مهام تبرز الدور الأساس والعام الذي تلعبه هذه المؤسسة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل فعال ومباشر، فالتحفيظ العقاري يمكن من حماية وتعبئة الملكية العقارية وإدماجها بالتالي في الدورة الاقتصادية والمالية، وهو ما يساهم في خلق المناخ الملائم للاستثمارات، عمومية كانت أو خصوصية.

كما تشكل الخرائطية والمسح العقاري دعائم أساسية لدراسة وإنجاز مشاريع التنمية وإعداد التراب الوطني، إلى جانب دورهما الهام كأداة عمل للدفاع عن الوحدة الترابية.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

اسمحوا لي، قبل أن أتطرق إلى أهداف ودوافع المشروع المعروض على أنظارهم، أن أذكر بأن إدارة المحافظة على الأملاك

العقارية والمسح العقاري والخرائطية التي تعتبر إحدى أقدم الإدارات العمومية المغربية.

ساهمت طيلة 86 سنة بفعالية في حماية الملكية العقارية والتنمية الاقتصادية في البلاد، ورغم التطور الإيجابي الذي عرفته هذه المؤسسة، فإن الهيكلة الحالية مازالت تعترضها وتعتر بها عدة نقائص تتمثل على الخصوص في عجز الأساليب الجاري بها العمل عن الاستجابة للمتطلبات المتنامية للزبناء على ضوء ما تعرفه بلادنا من تطورات اقتصادية واجتماعية، كما يبين تحليل الوضع الحالي عدة إكراهات نذكر من بينها :

1- ضعف الإمكانيات المادية مما يؤثر سلبا على إنجاز بعض العمليات كالتحديد وبالتالي على التحفيظ العقاري.

2 - عدم التوظيف خلال العشر سنوات الأخيرة نتيجة غياب إمكانية خلق مناصب مالية.

3 - صعوبات على مستوى خلق مجموعات عقارية تستجيب لضرورة تقريب الإدارة من المواطنين بالوتيرة المتوخاة.

4 - عراقيل مرتبطة بالميزانية و المتعلقة ترصد الاعتمادات والمساطر الإدارية.

5 - عدم التمكن من تغطية العجز الحاصل في مجال إنتاج خرائط توبوغرافية أساسية وحديثة.

ولتجاوز هذه الإكراهات، يهدف المشروع الذي نحن بصدد دراسته اليوم إلى تحويل إدارة المحافظة على الأملاك العقارية والمسح والخرائطية إلى مؤسسة عمومية لتمكينها من عصرنة مناهج العمل وتطوير الوسائل وتأهيل الموارد البشرية وإنعاش البحث العلمي، وبالتالي دعم المشاريع الوطنية الكبرى، خاصة منها تلكم التي ترتبط بالسكن وإعداد التراب الوطني والتنمية القروية.

ونذكر من بين الأهداف المحددة للوكالة المرتقبة في هذا المجال على سبيل المثال لا الحصر ما يلي :

- تسريع وتيرة اللامركزية و اللاتمركز بشكل يعطي كافة العمالات والأقاليم ويمكن من خلق مجموعات عقارية على مستوى الجماعات التي يفوق عدد سكانها 150 ألف نسمة.
- المساهمة في تنمية الجماعات بإحداث أنظمة مساحية وأنظمة للمعلومات الجغرافية تساعدها على اتخاذ القرارات بشكل أفضل.
- تعميم التحفيظ العقاري ، خاصة على مستوى الأرياف عن طريق اعتماد التحفيظ الجماعي مع ما يتيحه من مجانية.
- تصفية الوضعية العقارية لتسهيل الاستثمار في مجالات الإنعاش العقاري والمناطق الصناعية والسياحية وغيرها...
- تعميم وتحيين التغطية الخرائطية للمملكة وإنتاج خرائط رقمية.
- تعميم السجل العقاري الوطني في العالم القروي.
- تحفيز الموارد البشرية وجلب بعض الأطر ذات الكفاءات العليا والتي يشكل حاليا غيابها أو ندرتها خصاصا بالنسبة للإدارة .
- النهوض بالأعمال الاجتماعية لصالح العاملين بهذا القطاع.

وإن إعادة هيكلة هذه المؤسسة في شكلها التنظيمي، والتي شكلت دوما مطلبا للسادة البرلمانيين كما أشرت إلى ذلك سابقا ، ستمكنا من موارد مالية تجعلها تساهم بفعالية أكبر في الإقلاع الاقتصادي الذي ما فتئ ينادي به صاحب الجلالة الملك محمد السادس، وإن القيام بهذا الدور الطلائعي ضمن الهيكلة الجديدة لن يثني هذه المؤسسة عن الاضطلاع بمهام المرفق العام وممارسة الاختصاصات المخولة للسلطة العمومية كما ينص على هذا الفصلان الأول والثاني من مشروع القانون المعروض على أنظاركم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة المستشارون المحترمون،

لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أتقدم بخالص الشكر للجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية رئيسا ومستشارين على ما أبدوه من

الاهتمام بهذا المشروع، ذلكم الاهتمام الذي تبين، ليس من خلال حرص اللجنة على إدراجه ضمن أشغالها في أجل وجيز فحسب، بل من خلال المناقشة المستفيضة والبناءة لكل الجوانب المرتبطة به، كما يتجلى هذا الاهتمام من خلال ما تقدموا به من تعديلات لإغناء المشروع وإثرائه، فبالإضافة إلى تدقيق بعض المصطلحات، مكنتنا هذه التعديلات من التأكيد على الارتباط العضوي القائم بين المحافظة العقاري والمسح العقاري والخرائطية وكذا تكريس الضمانات التي يخلو لها القانون فيما يتعلق باختصاصات ومسؤوليات واستقلالية المحافظ العام والمحافظين على الملكية العقارية، وذلكم بصريح الإحالة في المادة الرابعة على القوانين التي يخضعون لها.

وفي نفس السياق تمت الإحالة على الأحكام التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل فيما يرتبط باختصاصات ومسؤولية المهندس المساح التوبوغرافي.

وأود في الختام أن أجدد شكري للسادة المستشارين أعضاء اللجنة على تصويتهم الإجابي وبالإجماع على هذا المشروع الهام، والذي أتمنى أن يحظى بنفس الموقف خلال جلستنا هذه والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، شكرا سيدي الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على عرضه،

الكلمة للسيد مقرر لجنة الفلاحة والشؤون الاقتصادية لتقديم التقرير ... إلا إذا ارتأتم أن التقرير قد وزع، وهو فعلا قد وزع في وقته، والسادة المستشارون يتوفرون على نسخ منه ... معنى هذا، وبإذنكم، أنه يمكننا أن نمر إلى تدخلات السادة المستشارين وأعطي الكلمة في أول هذه التدخلات للمستشار المحترم السيد محمد بن الشايب عن فرق الأغلبية.

المستشار السيد محمد بن الشايب :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن المشروع الذي نحن بصدد دراسته، ويتعلق الأمر بمشروع القانون رقم 00,58، والذي سبق لنا أن طالبنا بإخراجه إلى حيز الوجود منذ أمد بعيد، والذي أخذ منا الوقت الكثير لدراسته لأن الأمر يتعلق بموضوع جديد من حيث هيكلة قطاع التحفيظ والمسح العقاري الخرائطي ببلادنا، والذي بقي القانون المنظم له دون تجديد لدمائه منذ سنة 1913، والآن كتب لحكومة التناوب هذا الإنجاز الهام من حيث إنه يعد مكسبا حضاريا متقدما للمغرب نظرا للدور الهام المنوط بهذه المؤسسة العمومية من حيث بناء القاعدة الصلبة للاستقرار والاستثمار وتسريع وتيرته علما بما يعرفه المغرب من هشاشة في بنيته العقارية، ناهيكم عن الإسراع في حل المنازعات العقارية التي تعرقل الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل مساطر التحفيظ وتبسيطها، والإسراع بوتيرتها مع المراعاة لمستوى الرسوم والواجبات، وتفعيل وتيرة اللامركزية وخلق مجالات واسعة للإنعاش العقاري والسياحي والصناعي وغيرها.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

إن مشروع القانون 58.00 في عمقه يمتاز حقيقة بمرونة، الشيء الذي باركناه كأغلبية داخل اللجنة، كما نسجل أن هذا المشروع حافظ على الصلاحيات المخولة للمحافظ العام، وللمحافظين، الشيء الذي يعطي اطمئنانا للفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، ولذوي الحقوق عامة، كما أنه سيعمل على تحسين أوضاع الأطر والمستخدمين نظرا لدورهم الهام في تفعيل دور هذه المؤسسة الحيوية، كما سيعمل على توفير الفرص لجميع المهندسين الطوبوغرافيين والمساحين، سواء منهم العاملين في القطاع العام أو الخاص لإبراز الطاقات دون الاحتكار لأي طرف كان.

كما أن عندنا بعض الملاحظات - السيد الرئيس - في هذا المشروع، حيث قدمنا تعديلات كأغلبية لم تتم الاستجابة لعدد منها من طرف الحكومة، وأخص بالذكر منها مكونات المجلس الإداري الذي يضم ممثلي الدولة فقط، منبهين الحكومة إلى الانفتاح إلى باقي مكونات المجتمع المدني الفاعلة الأخرى كممثلي المهنيين من الفلاحين والمنعشين العقاريين والمستخدمين والمهندسين وغيرهم من الفاعلين ... ولقد وعد السيد وزير الفلاحة بأن هذه الأفكار ستتم الاستجابة لها بأن تتم دعوة هؤلاء عند الحاجة كأعضاء استشاريين.

ونحن كأغلبية سنصوت على هذا المشروع لكي لا يكون سببا في إعاقته، وسوف نعمل على الأخذ بعين الاعتبار أفكارنا واهتمامنا في المرحلة الثانية عند تقديم المشروع للغرفة الأولى مع زملائنا في الأغلبية.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

الكلمة للاستاذ محمد الجوهري عن فرق المعارضة، تفضلوا.

المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السنيد الرئيس ، السيد الوزير، إخواني المستشارين المحترمين،

باسم فرق المعارضة اتدخل في مشرع إحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، أحدث المشروع هذه المؤسسة العمومية متمتعة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، خاضعة لوصاية لدولة من أجل السهر فقط على احترام أجهزة الوكالة لمقتضى القانون المؤسس لها، وتخضع بطبيعة الحال، مثلها مثل المؤسسات العمومية الأخرى، لمراقبة الدولة المالية.

تمارس الوكالة الوطنية لمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية لحساب الدولة، الاختصاصات المخولة للسلطة العامة في ميدان التحفيظ العقاري واللمسح العقاري والخرائطية، وتظل الاختصاصات مسؤولية المحافظ العام والمحافظين على الملكية العقارية والرهون خاضعة للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبقة عليها حاليا.

إن الوكالة، كما جاء في المشروع يديرها مجلس إدارة ويسيرها مدير، ويتكون مجلس الإدارة من وزراء الداخلية والعدل وإعداد التراب الوطني والبيئة والتعمير والإسكان الإقتصاد والمالية والخوصصة والسياحة والفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات والتجهيز وإدارة الدفاع الوطني. ويمكن استدعاء كل شخص يمكن من إغناء المناقشات عند اجتماع المجلس.

وتنقل إلى الوكالة عند نشر هذا المشروع بالجريدة الرسمية ملكية العقارات والمنقولات التابعة للملك الخاص للدولة والمخصصة لوزارة الفلاحة والتنمية القروية والمياه والغابات التي تحوزها أو تستغلها إدارة المحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية بكامل حقوق ملكيتها.

السيد الرئيس، هذه هي الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، وستقوم بجميع عمليات تحفيظ الأملاك العقارية وإشهار الحقوق العينية والتحملات العقارية المنصبة على الأملاك المحفظة أو التي في طور التحفيظ والمحافظة عليها، وستنجز كذلك الخريطة التوبوغرافية للمملكة بجميع مقاييسها ومراجعتها، وسنقوم أيضا بجمع وحفظ المعلومات المتعلقة بالأراضي العقارية المملوكة للدولة والأحباس العمومية والجيش والجماعات السلالية والمحلية والمؤسسات العمومية الواقعة داخل المدارات الحضرية للبلديات والمراكز المحددة وكذا داخل المناطق المحيطة بها .

وهكذا فإننا نعتبر أن الوكالة ستقوم بعمل نوعي كان المجال العقاري في حاجة إليه.

إن الوضعية المزرية التي تعرفها المحافظات العقارية وتراكم الملفات والمطالب والتعرضات لسنين تعد أحيانا بالعشرات، هي وضعية تعرفونها جميعا ويعاني من آلامها وسوء آثارها على النفس

جمع المغاربة الذين لهم علاقة بالأرض إن تملكا أو إرثا أوهبة أو تحبيسا، لقد عجزت المحافظات العقارية عن تصفية الملفات التي تضيق بها جدرانها، بل غدت المحافظات العقارية عرقلة للاستثمارات، وظلت ولازالت الأرض معتقلة بالإجراءات المعقدة التي يفرضها الوضع العقاري ببلادنا من جهة، وسوء تدبير الإجراءات من جهة أخرى،سواء من قبل الإدارة أو من قبل الأفراد، إن الأراضي هي هي، أي أن المساحة لاتزداد بازدياد السكان، ولذلك فتدبير الأرض ضرورة من أجل تطوير البلاد وتجهيزها بالتجهيزات الأساسية وتدقيق الحدود بين الملكية الفردية والملكية العامة والملكية المشتركة إذ أصبحت الفضاءات كالأرض.

السيد الرئيس، إن أمل المغاربة جميعا هو أن يراجع التشريع العقاري برمته، وإنه من العار علينا جميعا حكومة أو حكومات وبرلمانيين أن نظل نخضع في تعاملنا اليومي لقوانين وقعها المحتل (ليوطي)، ونظل نتجاذب المزايدات الكلامية من أعلى هذه المنطة بيننا تاركين أدوات ووسائل وأسباب تطوير بلادنا واستخراج خيراتها وكنوزها.

إن المشروع الذي نناقشه هو خطوة إيجابية نأمل أن تنكب الحكومة على مراجعة التشريع المتعلق بالعقار، سواء منه المحفظ أو غير المحفظ أو الذي هو في طور التحفيظ. ولا يفوتنا قبل الختام أن نلاحظ :

1 – أن الحكومة لم تقم باستشارة هيأة المهندسين والمساحين الطبوغرافيين، رغم أن هذه الهيأة مؤسسة بقانون، عند إعدادها لهذا المشروع، والهيئة تسجل بأسف كبير هذا التغييب وتتساءل عن أسبابه ودوافعه ونتساءل كذلك معها.

2 – إن المشروع، لاأقول يتعارض، ولكنه لا يتكامل مع مقتضيات القانون المنظم لمهنة المهندسين والمساحين الطوبوغرافيين، خاصة المادة 3 من المشروع التي تفتح المجال للوكالة من أجل الاستحواذ على كل الاختصاصات التي تقوم بها هذه الهيأة، مع العلم أن الفصل 4 كم القانون المنظم لهيأة المهندسين والمساحين الطوبوغرافيين يعطي الاحتكار لهؤلاء المساحين الطوبوغرافين من أجل ممارسة عملية المسح والقياس.

وحتى لا يتم الإجهاز على القطاع الخاص الذي تمثله هيأة المهندسين والمساحين الطوبوغرافيين ، فإن الوكالة التي سيتم إحداثها بقوة هذه المشروع مطالبة بأن تلعب دور الجهاز الذي يجب أن يساهم في تقوية القطاع الخاص إلا الإجهاز عليه، وليس منافسته والقضاء عليه كما تنص على ذلك المادة 3 من المشروع ، وبعبارة أخرى لا بد أن تقوم الوكالة بتوزيع المهام بينها وبين القطاع الخاص الذي لا يمكن تغييبه نظرا للدور الهام الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني وفي توفيرمناصب الشغل .

شكرا على انتباهكم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد عمر جمايلي من الفريق الكونفدرالي.

المستشار السيد عمر جمايلي :

- بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الكونفدرالي لمناقشة مشروع القانون 58.00 الذي يقضي بإحداث الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

وانطلاقا من أهمية مشاكل التحفيظ العقاري ببلادنا والتعقيدات الموجودة في المسطرة الحالية والتي حالت دون الوصول إلى الأهداف المتوخاة وأدت إلى عجز كبير في نسبة تغطية التراب الوطني في مسألة التحفيظ ، حيث عدد الأراضي المحفظة حاليا يناهز نسبة 20٪ من التراب الوطني.

ومن سلبيات الوضع الحالي :

- التعقيدات في المساطر والتي حالت دون الأهداف المتوخاة.

- ضعف الأداء والزبونية والمحسوبية والتلاعب والتحايل مما ذهب ضحيته عدد كبير من المواطنين واغتنت من جرائه مجموعة من السماسرة والمحتالين.

ويمكن التساؤل حول هذه المدة الطويلة من أجل إصلاح هذا القانون رغم أنه مر عليه حوالي 86 سنة، من أجل هذه أجل إخراج هذا التعديل الجديد، الجواب طبعا يأتي من كون اللوبيات المستفيدة طيلة هذه المدة من القانون الحالي عرقلت أي إصلاح.

إن حجم الملفات المعروضة على المحاكم والفضائح التي أثارتها الصحافة الوطنية لدليل قاطع على صدق تحليلنا، لكون هذه المؤسسة كانت تعيش فسادا فظيعا كمؤسسات القرض الفلاحي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والقرض العقاري والفندقي وغيرها من مؤسسات الدولة.

ونعتبر أن هذا المشروع جاء ليعالج الإشكاليات المطروحة لتعزيز الشفافية وضمان حقوق المواطنين وتطوير الاقتصاد الوطني، لكن مع الأسف نلاحظ أن الحكومة التي تعتبر نفسها اجتماعية وديمقراطية، تعمل على تهميش المجتمع المدني، وعلى الخصوص ممثلي الطبقة العاملة في المجالس الإدارية، وكذا ممثلي الفلاحين باعتبارهم معنيين أكثر من غيرهم بخصوص هذا المشروع، وهو ما يدفعنا إلى التشبث وإلى وضع تعديل جوهري سنقدمه في حينه.

وفي الأخير نؤكد أن نجاح هذا الإصلاح رهين بتحسن الأوضاع المادية والمعنوية للعاملين بالمؤسسة من زيادة في الأجور والتعويضات وضمان الترقية المهنية العادلة وتوفير ظروف مناسبة للعمل إضافة إلى تعزيز مجال الشؤون الاجتماعية كمساعد في تجسيد هذا القانون على أرض الواقع. و السلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم،

إذن بعد هاته التدخلات إذا سمحتم ننتقل إلى التصويت على مشروع القانون مادة مادة، وأعرض المادة الأولى كما عدلتها اللجنة.

الموافقون؟ هناك إجماع، بطبيعة الحال ليس هناك معارض ولاممتنع، إذن صوت المجلس بالإجماع على المادة الأولى كما عدلتها اللجنة.

المادة الثانية عدلت كذلك على مستوى اللجنة، أعرضها للتصويت،الموافقون؟ نفس الإجماع.

أعرض المادة الثالثة، وقد عدلت كذلك على مستوى اللجنة.

- الموافقون ؟ الإجماع.

المادة الرابعة نفس الشكل عدلت على مستوى اللجنة أعرضها للتصويت،

- الموافقون؟ إذن الإجماع.

المادة الخامسة لم تعدل على مستوى اللجنة، وصوتت عليها اللجنة بالإجماع، هناك تعديل؟ إذن قبل عرض المادة الخامسة هناك تعديل مقدم من طرف الفريق الكونفدرالي حول المادة الخامسة، إذن أعطى الكلمة لأحد ممثلي الفريق الكونفدرالي لتقديم هذه التعديل، وأذكر بأنه قدم في الجلسة العمومية، وأظن أنه وزع على كافة السادة المستشارين.

المستشار السيد عمر اجمايلي :

السيد الرئيس،السيد الوزير، السادة المستشارون، سبق لفريقنا أن تقدم بهذا التعديل داخل اللجنة ونوقش مثل جميع التعديلات، وخلفية هذا التعديلات انطلاقا من تدخلنا في المناقشة العامة، المبدأ هو إشراك المجتمع المدني وإشراك المعنيين بالأمر، وأن تركيبة مجلسنا الذي يمثل الفئات المهنية، من هذا المبدأ نحن نقترح إدخال تعديل على هذه المادة بإشراك ممثلين من المستخدمين بالمؤسسة في المجلس الإداري انطلاقا في الدور الذي يقومون به.

ونتمنى أن الجو الذي ساد في اللجنة والوعود التي قدمت لنا سواء من طرف الفرق البرلمانية أو من طرف السيد الوزير الذى

تكلموا باسمه آنذاك، وهذا مدون في محضر اجتماع اللجنة المذكورة، نتمنى أن يقع التعامل مع هذا التعديل بشكل إيجابي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة لحكومة.

السيد وزير الفلاحة :

شكرا السيد الرئيس،

السادة المستشارون المحترمون،

في الواقع تعتبر الحكومة أن تركيبة المجلس الإداري لهذا الوكالة يجب أن تقتصر على ممثلين للدولة، لماذا ؟ لسببين اثنين.

السبب الأول هو أن الدولة وممثليها هم الذين يمكن أن يحاسبوا من طرفكم إما في إطار مطلق أو بشكل خاص بكل حالة حالة، وبالتالي الأشخاص الذين ليست لهم صفة ممثلي الدولة لا يمكن أن يحاسبوا منلدان المجالس التمثيلية التي تتوفر عليها.

السبب الثاني هو أن هناك طابعا استراتيجيا يميز المهام المنوطة بالنصوص الجاري بها العمل المنوطة بهذه الوكالة، فهذه المهام هي أساس مهام تقنية وقانونية يمكن أن تكتسي طابع السرية، متصلا أساسا بحماية حوزة الوطن، حيث إن المؤسسة مكلفة بوضع الخرائط، وبالتالي هي التي تضبط تحديد التراب الوطني وتقوم بوضع العلامات الأساسية الضرورية لذلك، وكذلك تسعى إلى وضع الجولوزيا والخرائطية وكذلك ما يسمى بـLA Marigraphie أي كل ما يتصل بالمعطيات البحرية بدون شك.

إنما - رغم ذلك - أود أن أذكر بأن البند الأخير من المادة الثالثة من المشروع المعروض على أنظاركم يقتضي أن رئيس مجلس الإدارة، وهو السيد الوزير الأول أو من ينوب عنه، يمكنه أن يستدعي للاستشارة كل شخص يعتبر قادرا على المساهمة في إغناء النقاش، وبالتالي يمكن أن يستدعي ممثلين عن الجمعيات وعن التجمعات المهنية، وكذلك بالطبع ممثلين عن الشغلية.

إضافة إلى هذا، فنظرا لتعدد وتنوع الفرقاء وبناء هذه الهيأة التي نقترح إنشاءها على أنظاركم، وهي الجماعات المحلية، الجماعات السلالية، جميع الهيآت المهنية باخلافها، الغرف المهنية، المؤسسات البنكية، العدول ، الموثقون، المنعشون العقاريون... إلخ فتعدد هؤلاء الفرقاء لا يساعد على فتح هذا المجلس، مجلس الإدارة إلى واحد دون الآخر، وبالتالي سنلاحظ إذا ما فتحنا هذا المجلس لجميع الفرقاء أن المسؤولية ستنوب، ولن نتمكن من ضبط الأشياء.

وأود كذلك - السيد الرئيس، السادة المستشارون أن أثير الانتباه أن هناك المادة 9 من المشروع المعروض على انظاركم، هذه المادة التاسعة تعطي لمجلس الإدارة إمكانية خلق أي لجنة يراها مفيدة بالنسبة لحسن تدبير شؤون هذه المؤسسة، وطبعا أنا سألح شخصيا على السيد المدير وعلى طبعا الهيئة في حد داتها حتى تنشئ هيئة دائمة للتشاور مع الشغيلة التي تعمل في هذه المؤسسة تفاديا لكل ما من شأنه أن يؤدي إلى عرقلة العمل على أحسن وجه.

فبالتالي الهدف المتوخى، فهو ضمنيا موجود، ولا يمكن أن نشك في نجاعة هذه النوع من العلاقات المطلوب إنشاؤها مع الشغيلة.

ولكن اقتراح عليكم أن نبقى على النص كما هو، وسنعمل من أجل الاستفادة من كل ما يتيحه هذا النص من إمكانات لإشراك كل الفاعلين الذين لهم دور في هذا الميدان.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السادة المستشارون.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد الوزير على هذه الردود،

لكم الكلمة تفضلوا السيد عمر.

المستشار السيد عمر اجمايلي :

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

لم يكن بودي أن أرد على تدخل السيد الوزير في الأمور التي أثيرت، ولكن للتوضيح، وهذا شيء يعرفه الخاص والعام فإن المنفذين والذين يحفظون الأسرار، والذين يرسمون الخرائط ليسوا الوزراء، بل هم الموظفون يختلف سلاليمهم، بمعنى أن هذا ليس سرا عليهم لأنهم هم الذين ينفذونه على أرض الواقع، هذه هي النقطة الأولى، النقطة الثانية هي أن الذي يطالب بالحساب هي الطبقة العاملة أكثر من أي طرف آخر، الذي يطالب بالمحاسبة على جميع المستويات هم الممثلون والطبقة العاملة.

النقطة الثالثة هي أنه لا يوجد أحد، سواء كان وزيرا أو مديرا أو غير ذلك، أكثر وطنية من الآخرين.

بمعنى أن الأسباب التي جعلت السيد الوزير يبنى عليها واهية في اعتقادنا وليست كافية، وكان في اعتبارنا أنه اتيحت لنا فرصة بهذه المناسبة في عهد حكومة التناوب للانفتاح على المجتمع المدني.

هذا هو المبدأ العام :إشراك كل المعنيين بالأمر خاصة وأن تركيبة مجلسنا هذا تعكس ذلك، فنحن هنا نمثل الفلاحين والحرفيين كلهم والطبقة العاملة.

لكن مع الأسف الشديد هذه خيبة من حكومة التناوب تجاه هذا المشروع الذي كان من المفترض أن يكون مناسبة لتطبيق الشعارات المرفوعة من كل الأحزاب والنقابات والجمعيات، مع الأسف الشديد. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم، إذن ... هل نفتح باب المناقشة حول هذا المشروع بإعطاء الكلمة لمتدخل معارض ومتدخل مؤيد أو نقتصر على المواقف المعبر عنها من طرف الحكومة ومن صرف صاحب التعديل ؟

أنا شخصيا من السادة المستشارين الذين تابعوا النقاش حول هذا التعديل على مستوى اللجنة، وأكيد أن هذا الموضوع طرح، ولم يطرح فقط من طرف الفريق الكونفدرالي، لكن طرح كذلك من طرف فرق الأغلبية وكذلك من فرق المعارضة، وأثناء النقاش في اللجنة، وهذا بأمانة، تعهدت الحكومة على مستوى النص التطبيقي الذي سيحدد أعضاء مجلس الإدارة، لكون مشروع القانون في حد داته يتكلم عن ممثلي الدولة، قلت إن الحكومة تعهدت على مستوى النص التنظيمي أن تأخذ بعين الاعتبار تمثيلية باقي الأطراف الأخرى الغير ممثلة للدولة، والسيد الوزير تعهد بذلك خصوصا، وتلا علينا نص المرسوم، قصد الاستئناس، بطبيعة الحال لأن المرسوم في حد ذاته نص تنظيمي يهم الحكومة كجهاز تنفيذي ، ولكن من باب التعامل بين الحكومة، المؤسسة التنفيذية، وبين المؤسسة التشريعية أطلعنا السيد الوزير على مشروع المرسوم الذي هو بالفعل يتيح للسيد الوزير الأول بصفته هو رئيس المجلس الإداري أن يستدعي كافة الأطراف.

في هذا الاتجاه فإن كافة السادة المستشارين الذين قدموا تعديلات، أو الذين كانت لهم النية في تقديم التعديلات سحبوا هذه التعديلات، وأبقوا على تعهد الحكومة.

هذا بأمانة ماراج،ونحن كنا متضامنين مع الفريق الكونفدرالي عندما قدم هذا التعديل، لكن انطلاقا من أجوبة السيد الوزير على مستوى اللجنة وتأكيد تلك الأجوبة هنا الآن على مستوى الجلسة العمومية تأكد أنه نفس الالتزام.

كذلك ... لا أدري هل الفريق الكونفدرالي ... السيد عمر ؟ الدكتور خليفة.

المستشار السيد محمد خليفة :

نحن فيما يخص جوهر التعديل نحن متفقون مع الكونفدرالية حقيقة، ولكن بعد المناقشة المستفيضة ذهبنا مع فكرة السيد الوزير دعما لهذا المشروع، وذهبنا مع المادة 9 التي هي في الحقيقة لا تستثني المستخدمين « يمكن أن يقرر مجلس الإدارة إحداث كل لجنة في حظيرته يحدد تكوينها وكيفية تسييرها ويجوز له أن يفوض إليها بعض سلطته واختصاصاته» . فهنا يظهر أن هناك نوعا من

المشاركة. أما في العمق فإننا متفقون. ولكن لإعطاء الانطلاقة لهذا المشروع نظرا لأهميته فإننا سنصوت لتأييده. شكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد خليفة المستشار المحترم، إذن إذا تمسك الزملاء في الفريق الكونفدرالي بتعديلهم نعرضه على التصويت، أكيد أن الإجماع الذي كان حاضرا سيمس، ولكن الديمقراطية هكذا ... الاستاذ الجوهري لكم الكلمة.

المستشار السيد محمد الجوهري :

السيد الرئيس، تدخلي لا بد أن يكون له إطار، في إطار المناقشة.

لقد ذكر تمونا بما راج في اللجنة عند التصويت، كانت هناك تعديلات...

السيد رئيس الجلسة :

ذكرت بما هو وارد في تقرير اللجنة الموزع، أما أعمال اللجنة فهي سرية.

المستشار السيد محمد الجوهري :

نعم سرية، ولكنها سرية فقط بالنسبة للغير أي لخارج القبة، أما بالنسبة لنا فهي تهيئ لهذا العمل، وهذا العمل الذي نقوم به الآن هو امتداد لعمل اللجنة السيد الرئيس، ربما سهوتم.

لقد سحبنا كثيرا من التعديلات بعد إغناء النقاش، وبعدما التزمت الحكومة بأن تستدعي، لأنه كنا اقترحنا أن يحضر وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية لأنه غير منصوص عليه في المرسوم، منصوص على جميع الوزراء إلا هو، مع أن هناك أملاك الأحباس يعني كثير من الأملاك الحبسية والوزير المشرف على القطاع لا يوجد. كنا اقترحنا كذلك أن يحضر المحافظ العام والمحافظون في المجلس الإداري بالإضافة إلى الاقتراح الذي أتى به كثير من الإخوة سواء بالنسبة للمشغلين أوبالنسبة للاقتراح الذي أتى به السيد أحمد البنا حول حضور ممثلي الغرف الفلاحية، وقد تقدمت به فرق الأغلبية كذلك، ولما التزمت الحكومة بأنها في تفعيل مقتضيات الفقرة الأخيرة من المادة التي تنص على أن الرئيس يستدعي كل شخص يرى فائدة في ... سحبنا هذه التعديلات.

الإخوة في الفريق الكونفدرالي كانوا تلقوا وعدا بأن يقدموا تعديلهم في الجلسة العامة على اعتبار أن تعديلهم جاء خارج الأجل القانوني في اللجنة، ففتح هذا الباب الآن الاتجاه الذي سرنا فيه وهو أننا اعتبرنا أن هذا النوع من المشاريع يكون الإجماع عليه شيئا أساسيا حتى نبعد التسييس على نوع معين من المواد التشريعية، رغم أن مسألة الإجماع هذه تستعملها الحكومة وبعض الوزارات احيانا كأنها تغذي وتقوي جانب الحكومة وتقوي أو تزكي الثقة بمفهومها المطلق، إن حرصنا لشديد على أن مادة من هذا النوع لا يجب أن تبتعد عن الإجماع.

لذلك نلتمس من الحكومة أنها تقوم بخطوة إضافية لإقناع الإخوة في الفريق المحترم، في المونفدرالية من أجل صيانة هذا الإجماع وكذلك الحفاظ على حقوقنا التي تنازلنا عليها في اللجنة اعتبارا لمعطيات أخرى؛ لماذا نتنازل نحن حقوقنا، وجانب آخر يفتح له الباب ؟ مع أنني أشرت إلى أن الفريق الكونفدرالي لم يستعمل حقه كاملا داخل الجنة، ولذلك تبقى الآن المرونة والتفاهم هو الذي سيحل هذه الإشكالية.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم على هذا التذكير، الآن أعرض التعديل الذي تقدم به الفريق الكونفدرالي على التصويت ... أنا لا يمكنني أن ألزم أحدا بأخذ الكلمة، ولا أحد طلب تناول الكلمة.

السيد عمر ... لا... هنا لا بد ... تدخل الأستاذ الجوهري له مدلوله :

نوع من هذه المشاريع لا بد أن يحظى بالإجماع خصوصا بعد عرض السيد الوزير الذي ذكرنا باختصاصات الوكالة الظاهرية، وباختصاصات أخرى استراتيجية، بعد هذا التذاكير تبين أنه، لا أقول إلزاميا، ولكن تبين أن الإجماع مجبذ أكثر ما يمكن. من السهل

أن أقول إن التعديل قدم ... ونمر... ولكن الرئاسة هي كذلك لا بد أن تساهم، السيد على لكم الكلمة.

المستشار السيد علي لطفي :

لا أعتقد أن ثقافة الإجماع هذه صالحة لمؤسسة فيها معارضة وفيها أغلبية ، المشروع سيمر بالأغلبية وبالتالي سيمر وسيطبق، لكل الفرق الحق في أن تقدم تعديلات، فلماذا البحث عن أسلوب الإجماع هذا ؟ خصوصا وأننا مؤسسة من النوع التي يجب أن يكون فيها تعدد الآراء ونحترم جميع الآراء، يمكن بعض الأحيان أن تكون المعارضة متفقة مع الأغلبية، وربما طرف معين غير متفق، البحث من الإجماع لا أعتقد أنه سيدفع بالمؤسسة إلى أن تكون في مستوى التحديات، ونحن مقبلون على مرحلة جديدة يجب علينا أن نخلق فيها هذا الجو من تعدد الآراء.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا ، للسيد لطفي، إذن أعرض التعديل ... أنا كنت أظن العكس ... عشرة فرق برلمانية تتوجه لفريق زميل ... ولكن لا بأس، نعرض التعديل على التصويت.

- الموافقون ؟ 5
- المعارضون ؟ 40
- الممتنعون ؟ لا أحد

رفض التعديل، أعرض المادة كما وردت في المشروع،

- الموافقون ؟ 40،
- المعارضون؟ لا أحد،
- الممتنعون؟ 5

حل وسط، شكرا ،شكرا للفريق الكونفدرالي.

إذن نمر إلى المادة السادسة التي عدلت على مستوى اللجنة.

الموافقون؟ أظن نرجع إلى التصويت الأولي، الإجماع المادة السابعة كما وردت في المشروع الموافقون؟ إذن نفس العدد، الإجماع، المادة الثامنة؟التاسعة؟ العاشرة؟ الحادية عشرة؟ الثانية عشرة؟ الثالثة عشرة؟ الرابعة عشرة؟الخامسة عشرة؟ السادسة عشرة؟ السابعة عشرة؟ الثامنة عشرة؟ السابعة عشرة ؟ العشرون؟

إذن وافق المجلس بأغلبية 40

الاخوان كرموا الرئاسة بدقيقة أودقيقين يا مولاي أحمد لم نرفع الجلسة بعد.

قلت الموافقون 40 والمعارضون لا أحد والممتنعون 5 وبذلك يكون المجلس قد وافق على هذا المشروع.

الكلمة للأستاذ الجوهري أظن في إطار شرح التصويت.

المستشار السيد محمد الجهري :

السيد الرئيس، فقط كلمة لشرح التصويت.، فطبعا هذه المؤسسة مؤسسة سياسية، ونحن بطبيعة الحال نشرع. كمعارضة قلنا منذ البداية، منذ اليوم الأول أننا لسنا معارضة من أجل المعارضة، وقلنا إننا معارضة بناءة، وقلنا إننا معارضة وطنية، ومواقفنا دائما تنطلق من هذه القناعات نحن متأكدون كل التأكد من أن 80٪ من التشريع الذي مر تحت هذه القبة منذ مارس 1998 كله إعداد وتهيء لتفكير وإنجاز سابق لحكومات متعاقبة إما تفكيرا أو تهيئا أو إعدادا، ومع ذلك وحتى ال 20 ٪ الباقية، فكل عمل يخدم البلاد نحن معه من أي جهة أتى، نحن تثقفنا ثقافة المصلحة الوطنية وليس ثقافة سياسة المواقف، سواء كانت قابلة لتسييس أو أصلا سياسية، حتى إذا كانت سياسية لا نسيسها أكثر ونسيس من يسيسها ونلبسها لباسا ... أبدا قلنا دائما، حتى الخصوم متفقون معنا أن هناك مجالات في التشريع يجب أن لا تسيس : مجالات الإسلام والمجالات المتعلقة بالأوقاف والشؤون الإسلامية كلها، مجالات العدل كعدل، مجالات التعليم كتعليم مجالات صحة المواطنين، مجالات تجهيز البلاد، هل سنسيس التجهيز ونوقف الطريق السيار الذاهب إلى فاس حتى يعيد الطريق السيار إلي ورزازات مثلا ؟ ياودى غير صاوب، فين ما ضربت رأس الأقرع

يسيل الدم، نحن محتاجون إلى كل شيء شيء، نحن محتاجون إلى الإجماع في وقته، وإلى الاختلاف في وقته.

هذه هي ثقافتنا ومن هذا المنطلق ننطلق، وليس لأي أحد كان أن يسيس هذه المواقف التي لا تقبل إلا هذا التفسير الذي نعطيه وسنظل نعطيه في كل مناسبة مناسبة حتى لا تطل هذه الكلمة تستعمل لأنه ألفنا ... وضع الآن قاموس وبين الفينة والأخرى تدخله بعض الكلمات ويبدأ استعمالها لفترة ثلاث أشهر أو أربعة وتأخذها الصحافة ... ونصبح رهينين لكثير من الكلمات التي تختلف، ومن العبارات ومن المفاهيم الغير الصحيحة وتبقى مصلحة البلاد معلقة.

شكرا السيد الرئيس .

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار المحترم رئيس الفريق، الكلمة لمولاي أحمد القادري، تفضلوا المستشار.

المستشار السيد أحمد القادري :

... في الواقع أريد فقط أن أسجل أن تأييد المجلس لهذا المشروع يعتبر في نظرنا إنجازا مهما في إطار تحقيق ماالتزمت به الحكومة في تصريحها الحكومي، واعتقد أن قطاع المحافظة العقارية، وأقولها بكل صدق، أننا إذا كان هناك من قوانين ورثناها، فأعتقد أن قانون التحفيظ العقاري يشكل طفرة متطورة نفتخر بها في المغرب، وهذه الطفرة لا تتوفر حتى في دولة أوروبية لأن نظام التحفيظ العقاري في المغرب هو نظام جد متطور، ولعب دورا أساسيا في الاستقرار وفي المحافظة على الملكية، وهذا شيء يمس في الأساس جزءا كبيرا من السيادة لأن الاستقرار ينتج من المحافظة على الأملاك وعلى النفس.

وأعتقد كذلك أن هذا المشروع يشكل وسيلة لإصلاح جهاز الجميع أو البعض من انعدام الوسائل المادية لقيامه بدور ه في التحفيظ، في فض المنازعات، في عمل المسح الطوبوغرافي، وأعتقد كذلك أن هذا المشروع جاء متوازنا بالنسبة للمحافظة على روح القوانين التي تحمي وتعطي الضمانات للملكية وكذلك لهيأة المهندسين الطوبوغرافيين الذين لا بد أن يقوموا بدورهم بتنسيق، ولكن ليس بمعنى الحلول، ولكن بمفهوم التعاون، وهذا شيء واضح كذلك.

في الأخير، السيد الرئيس، هذا المشروع جاء كذلك ليحسن وضعية موظفي المحافظات العقارية الذين يبذلون جهودا جبارة لا يمكننا إلا أن ننوه بها ونتمنى أن- كما وعدت الحكومة - أن تعرض المرسوم الذي يتعلق بتنظيم القانون الخاص بمستخدمي الوكالة على المجلس قصد الاطلاع وقصد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات التي تقدمنا بها وتقدم الجميع، ومنها بصفة خاصة إعطاء دور للمستخدمين وللموتظفين في مشاركة يقومون بها بحكم القانون، في أن يكونوا من ضمن الجهات التي ستشكل بمرسوم المجلس الإداري لهذه الوكالة، وهذا شيء أعتقد أكدت عليه الحكومة، وأكد عليه الجميع. ولهذا أريد في الأخير أن أسجل أن هذا المشروع يشكل إصلاحا أساسيا لقانون التحفيظ الذي لا يمكن ، كيفما كان القانون،هذا القانون حقيقة له مميزات مهمة، إذا لم تتوفر الوسائل هي إحداث هذه الوكالة، فنحن نهنئ المجلس أغلبية ومعارضة على هذا الفهم للمصلحة الوطنية. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم السيد أحمد القادري،

الكلمة للسيد علي لطفي. تفضلوا السيد المستشار.

المستشار السيد علي لطفي :

أنا لا أريد أن أدخل في البوليميك رغما أننا لا نحتاج دروسا من أحد، وكلامنا موجه للحكومة، والكونفدرالية الديمقراطية لشغل انطلاقا من مواقفنا المبدئية في التمثيلية داخل المجالس الإدارية بالنسبة للمأجورين والموظفين كيفما كانت المجالس الإذارية الأخرى.

هذا مجلس إداري لوكالة وطنية جديدة ... هذا موقفنا المبدئي سندافع عنه ولن نتنازلو إذا تنازلنا عن هذا الموقف فيمكن أن نتنازل

في هذا المساء عن المرونة في التشغيل Flexibilitè de l'emploi وهنا لن نبقى نمثل الطبقة العاملة، وسنصبح هنا نمثل أنفسنا فقط، نحن لا يمكن أن نتنازل عن المواقف المبدئية. لذلك موقفنا ليس ضد المشروع ولا نريد أن ندخل فيما يسمى بالسياسة السياسوية، ذلك شيء نحن بعيدون عنه، نحن طبقة عاملة وهناك مواقف مبدئية سنلتزم بها وندافع عنها مهما كان الثمن.

وشكرا السيد الرئيس.

رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار المحترم،

السيد المستشار ذكرنا بما يمكن أن أذكر به المجلس وهو أنه في مساء هذا اليوم في الرابعة مساء هناك اجتماع للجنة العدل والتشريع لمتابعة دراسة القانون المتعلق بمدونة الشغل.

شكرا لكم جميعا،

رفعت الجلسة.